CENTRAL BANK OF JORDAN

البنـــك المركـــزي الأردنـــي



التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

نيسان

2026

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	33

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.83% خلال عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 1.36%، مقابل ارتفاع نسبته 2.02% خلال ذات الربع من عام 2025. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2025 ما نسبته 21.2%، مقابل 21.3% خلال ذات الربع من عام 2024.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية آذار من عام 2026 ما مقداره 26,816.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 48,779.7 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 36,673.2 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 50,317.0 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 3,641.3 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 490.0 مليون دينار (6.7% من GDP) خلال الشهرين الأوليين من عام 2026، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 365.5 مليون دينار (5.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 498.7 مليون دينار، ليصل إلى 26,983.1 مليون دينار (61.2% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 173.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,145.3 مليون دينار (48.0% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط 2026 ليصل إلى 48,128.4 مليون دينار (109.2% من GDP)، مقابل 47,456.0 مليون دينار (108.5% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 15,924.2 مليون دينار (36.1% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,702.2 مليون دينار (47.0% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,626.4 مليون دينار (83.1% من GDP)، مقابل 36,337.3 مليون دينار (83.1% من GDP) في نهاية عام 2025.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2026 بنسبة 2.6% لتبلغ 727.0 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 4.2% لتبلغ 1,502.2 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 11.5% ليصل إلى 775.1 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 1.0% لتصل إلى 886.7 مليون دينار، وانخفاض مدفوعاته بنسبة 3.1% لتصل إلى 235.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. في حين تشير البيانات الأولية لإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الشهر الأول من عام 2026 بنسبة 11.9% لتصل إلى 264.9 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2025 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.8% من GDP خلال عام 2025، مقارنة مع 9.2% من GDP خلال عام 2024. فيما بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار خلال عام 2025، مقارنة مع 1,147.7 مليون دينار خلال عام 2024. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2025 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 34,120.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,144.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 26,816.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 48,779.7 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 36,673.2 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 50,317.0 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر آذار من عام 2026، ما عدا أسعار الفائدة على الودائع لأجل والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية 2025. في حين انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر آذار من عام 2026، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 3,641.3 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 27,793.4 مليون دينار، مقابل 26,493.3 مليون دينار في نهاية عام 2025.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

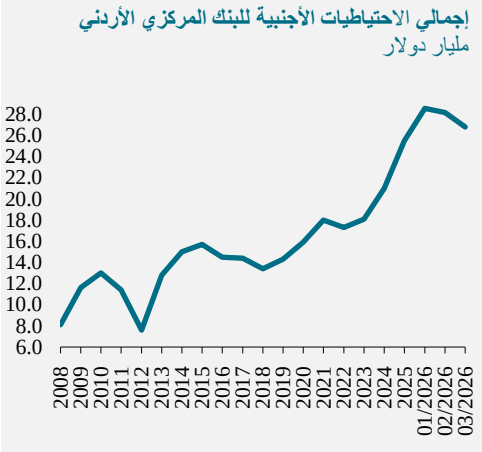
	آذار	
	2025	2026
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 22,022.7 4.8%	US$ 26,816.9 5.2%
التغطية بالأشهر	8.2	9.4
السيولة المحلية	45,950.6 1.5%	48,779.7 2.2%
التسهيلات الائتمانية	35,138.4 1.0%	36,673.2 1.7%
تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	30,111.8 0.4%	30,737.7 0.8%
إجمالي ودائع العملاء	47,366.3 1.4%	50,317.0 0.6%
ودائع بالدينار	37,028.7 0.9%	39,439.3 0.5%
ودائع بالعملات الأجنبية	10,337.6 3.4%	10,877.7 1.1%
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	36,704.5 1.1%	38,757.6 1.1%
ودائع بالدينار	29,584.4 1.5%	31,396.0 0.9%
ودائع بالعملات الأجنبية	7,120.1 -0.4%	7,361.5 2.1%

	2025
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 25,503.1 21.4%
التغطية بالأشهر	9.0
السيولة المحلية	47,751.0 5.5%
التسهيلات الائتمانية	36,067.7 3.7%
تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	30,482.0 1.6%
إجمالي ودائع العملاء	50,018.9 7.1%
ودائع بالدينار	39,255.1 7.0%
ودائع بالعملات الأجنبية	10,763.8 7.7%
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	38,329.6 5.6%
ودائع بالدينار	31,119.5 6.7%
ودائع بالعملات الأجنبية	7,210.1 0.9%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

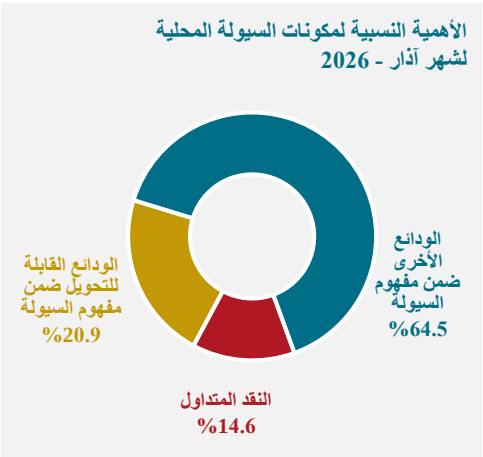


- بلغ رصـيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شـهر آذار من عام 2026 ما مقداره 26,816.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السـلع والخـدمـات لنحو 9.4 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السـيولة المحلية في نهاية شـهر آذار من عام 2026 ما مقداره 48.8 مليار دينار، مقارنة مع 47.8 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- **تطورات مكونات السـيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شـهر آذار من عام 2026:**

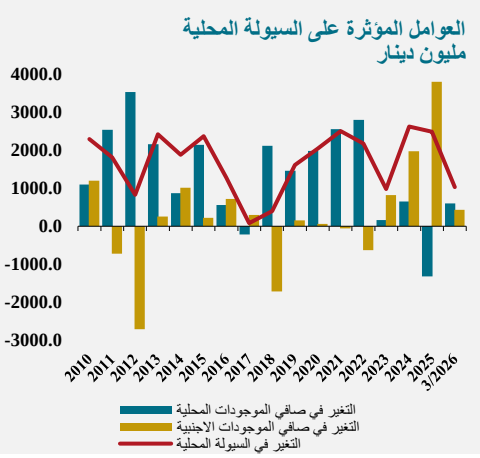


- **مكونـات السيـولـة**

- بلغ حجم الودائع ضـمن مفهوم السيولة في نهاية شـهر آذار من عـام 2026 مـا مقـداره 41.7 مليار دينار، مقابل 41.3 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 7.1 مليار دينار، مقابل 6.4 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**



- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 34.6 مليار دينار، مقارنة مع 34.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 14.1 مليار دينار، مقارنة مع 13.7 مليار دينار في نهاية عام 2025. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 18.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

آذار			
2026	2025		2025
14,139.1	**10,311.4**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**13,707.3**
18,644.6	15,356.2	البنك المركزي	17,669.8
-4,505.4	-5,044.8	شركات الإيداع الأخرى	-3,962.5
34,640.5	**35,639.2**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**34,043.6**
20,554.0	19,241.6	الديون على القطاع العام والشركات المالية الأخرى	19,600.9
31,454.2	30,561.1	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	31,193.1
-17,367.7	-14,163.5	صافي العوامل الأخرى	-16,750.3
48,779.7	**45,950.6**	**السيولة المحلية (M2)**	**47,751.0**
7,128.1	6,403.0	النقد المتداول	6,409.5
41,651.5	39,547.7	الودائع ضمن مفهوم السيولة	41,341.5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2025/12/14، بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2025، ليصبح مجموع تخفيض أسعار الفائدة منذ شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 175 نقطة أساس. وبذلك تصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة، نسب مئوية

2025		آذار 2025	2026
5.75	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	6.50	5.75
6.75	إعادة الخصم	7.50	6.75
6.50	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	6.50
5.50	نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.25	5.50
5.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	6.50	5.75
5.75	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	6.50	5.75

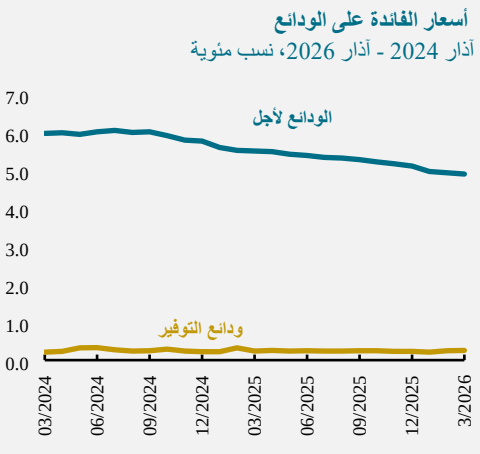
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 5.75%.
- سعر إعادة الخصم: 6.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 6.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 5.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 5.75%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

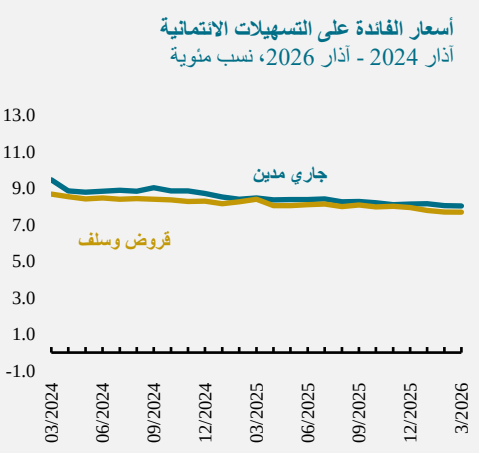
■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:



- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية آذار من عام 2026 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.01%، لينخفض بذلك بمقدار 21 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار من عام 2026 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.36%. ليرتفع بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار من عام 2026 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.73%، ليرتفع بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية:



- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار من عام 2026 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.03%، لينخفض بذلك بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر آذار من عام 2026 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.56%، لينخفض بذلك بمقدار 106 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي، نسب مئوية

2025		آذار 2025	آذار 2026	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.69	تحت الطلب	0.70	0.73	4
0.33	توفير	0.34	0.36	3
5.22	لأجل	5.62	5.01	-21
	التسهيلات الائتمانية			
9.62	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.34	8.56	-106
7.94	قروض وسلف	8.40	7.69	-25
8.14	جاري مدين	8.46	8.03	-11

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار من عام 2026 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.69%، لينخفض بذلك بمقدار 25 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آذار من عام 2026 بمقدار 605.4 مليون دينار أو ما نسبته (1.7%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، مقارنة مع ارتفاع بلغ 360.9 مليون دينار أو ما نسبته (1.0%)، خلال نفس الشهر من عام 2025.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آذار من عام 2026، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 256.0 مليون دينار (0.8%)، والحكومة المركزية بمقدار 212.6 مليون دينار (7.5%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 111.3 مليون دينار (7.6%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 25.2 مليون دينار (2.0%)، والشركات المالية الأخرى بمقدار 0.6 مليون دينار (2.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 50.3 مليار دينار، مقابل 50.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آذار من عام 2026 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 39.4 مليار دينار، و10.9 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 39.3 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2025.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر آذار من عام 2026 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2025. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2026 حوالي 253.2 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 37.9 مليون دينار (17.6%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 3.1 مليون دينار (2.7%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2026، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 649.8 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2026 ما مقداره 63.6 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 20.5 مليون سهم (24.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 4.5 مليون سهم (7.2%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2026، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 235.0 مليون سهم.

■ الرقم القياســـي العام لأســـــعار الأسهـم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، نقطة

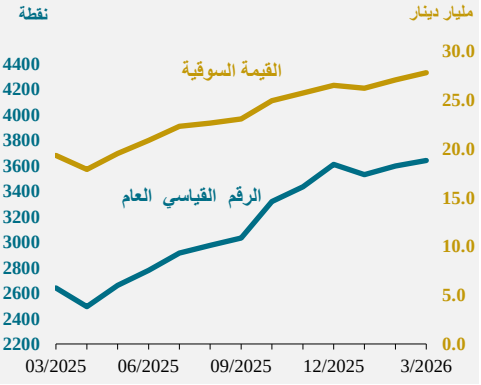
2025		آذار 2025	2026
3,611.6	الرقم القياسي العام	2,641.0	3,641.3
3,775.6	القطاع المالـي	2,737.3	3,583.9
8,872.9	قطاع الصناعة	6,250.9	10,007.8
2,172.3	قطاع الخدمات	1,788.5	2,305.6

المصدر: بورصة عمان.

شـهد الرقم القياسـي العام لأسـعار الأســـهم مرجحاً بالأســـهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2026 ارتفاعاً قدره 29.6 نقطة (0.8%) عن مستواه المسـجل في نهاية عام 2025 ليصـل إلى 3,641.3 نقطـة، بـالمقـارنـة مع ارتفاع مقداره 152.2 نقطة (6.1%) خلال الشـهر المماثل من العام السـابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصـلة لارتفاع الرقم القياسـي لأسـعار أسـهم قطاع الصـناعة بمقدار 1,135.0 نقطة (12.8%)، وقطاع الخدمات بمقدار 133.3 نقطة (6.1%)، وانخفاض الرقم القياسـي لأسـعار أسـهم القطاع المالي بمقدار191.6 نقطة (5.1%)، وذلك بالمقارنة مع مسـتوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

■ القيمــة السوقيــة للأسهـم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
آذار 2025 - آذار 2026



بلغت القيمـة السـوقيـة للأســهم المدرجة في بورصـــة عمان في نهاية شـــهر آذار من عام 2026 ما مقداره 27.8 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 1.3 مليـار دينـار (4.9%) عن مســتواها المسـجل في نهاية عام 2025، مقابل ارتفـاع بلغ 1.7 مليـار دينـار (9.4%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آذار من عام 2026 تدفقاً سالباً بلـغ 4.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق ســـالب قدره 2.0 مليون دينار خلال الشـــهر المماثل من عام 2025، وقد بلغت قيمة الأســـهم المشـــتراة من قبل المســـتثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2026 ما قيمته 27.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 32.0 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2026، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 6.8 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2025		آذار 2025	آذار 2026
2,165.3	حجم التداول	110.2	253.2
8.8	معدل التداول اليومي	5.5	12.1
26,493.3	القيمة السوقية	19,315.1	27,793.4
1,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	58.5	63.6
-61.4	صافي استثمار غير الأردنيين	-2.0	-4.5
310.9	شراء	13.6	27.5
372.3	بيع	15.6	32.0

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2025 نمواً بنسبة 3.05%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.64% خلال ذات الربع من عام 2024. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.45% خلال الربع الرابع من عام 2025، مقابل نمو نسبته 4.25% خلال ذات الربع من عام 2024.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2025 نمواً نسبته 2.83%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.10% خلال عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 4.45% خلال عام 2024.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 1.36%، مقابل ارتفاع نسبته 2.02% خلال ذات الربع من عام 2025.

- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الرابع من عام 2025 ما نسبته 21.2% (17.2% للذكور و34.8% للإناث)، وذلك مقابل 21.3% (18.2% للذكور و32.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024.وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 50.9%) و20-24 سنة (بواقع 43.9%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني مسار التعافي من تداعيات عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 3.05% خلال الربع الرابع من عام 2025، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.64% خلال ذات الربع من عام 2024. وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.83% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
(2025 – 2023)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	3.51	3.09	3.10	2.86	**3.13**
GDP بالأسعار الجارية	6.30	5.27	4.45	3.75	**4.87**
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.55	2.54	2.50	2.64	**2.56**
GDP بالأسعار الجارية	4.75	4.11	4.69	4.25	**4.45**
2025					
GDP بالأسعار الثابتة	2.67	2.76	2.81	3.05	**2.83**
GDP بالأسعار الجارية	4.88	4.96	5.07	5.45	**5.10**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.52% خلال عام 2025 مقابل نمو نسبته 3.00% خلال عام 2024) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.98% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.50% خلال عام 2024. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.10%، مقابل نمواً نسبته 4.45% خلال عام 2024، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.21% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 1.84% خلال عام 2024.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2025، مدفوعًا بالنمو الإيجابي من كافة القطاعات الاقتصادية، والذي تراوح ما بين 7.4% لقطاع الزراعة و0.6% لقطاع "الأنشطة العقارية".

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2025، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعة التحويلية" (0.8 نقطة مئوية)، والزراعة (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين" (0.2 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 63.5% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2025.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2024	2025	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.56	2.83	2.56	2.83
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	6.7	7.4	0.3	0.4
التعدين واستغلال المحاجر	2.2	3.2	0.1	0.1
الصناعة التحويلية	4.0	5.1	0.7	0.8
إمدادات الكهرباء	4.4	4.8	0.1	0.1
إمدادات المياه	5.1	4.3	0.0	0.0
التشييد	-1.2	1.4	0.0	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	2.1	2.6	0.2	0.2
النقل والتخزين	3.7	3.8	0.2	0.2
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	1.2	2.1	0.0	0.0
المعلومات والاتصالات	2.0	3.2	0.1	0.1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2.4	2.8	0.1	0.2
الأنشطة العقارية	1.7	0.6	0.2	0.1
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.4	3.0	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1.9	2.8	0.0	0.0
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	0.7	0.9	0.1	0.1
التعليم	1.3	1.9	0.1	0.1
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	2.6	2.0	0.1	0.1
الفنون والترفيه والترويح	2.4	2.8	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الأخرى	2.4	2.6	0.0	0.0
أنشطة الأسَر المعيشية	-0.8	1.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2026 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شهدت فيه مجموعة من المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها؛ "الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية" بنسبة (4.8%)، و"انتاج البوتاس" بنسبة (2.7%)، تراجع أداء عدد آخر من المؤشرات، أبرزها؛ "انتاج الفوسفات" بنسبة (1.2%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (0.3%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

2025	المؤشـر	2025	الفترة المتاحة	2026
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**3.1**	كانون ثاني - شباط	**-0.3**
3.1	المنتجات الغذائية	**9.7**		**-3.1**
0.6	منتجات التبغ	-0.9		2.7
3.0	منتجات نفطية مكررة	-13.0		21.1
-11.1	صنع الملابس	-5.3		-14.1
2.4	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	4.8		0.9
1.5	المنتجات الكيميائية	1.8		1.0
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**3.1**		**4.8**
-10.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-9.1		20.7
1.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	3.3		4.5
-13.8	**انتاج الفوسفات**	**-43.3**	كانون ثاني - آذار	**-1.2**
2.4	**انتاج البوتاس**	**-0.9**		**2.7**
13.6	**المساحات المرخصة للبناء**	**16.1**		**4.6**
1.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**39.4**		**14.8**
17.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**13.1**		**5.1**
16.0	**عدد المغادرين**	**13.7**		**2.9**

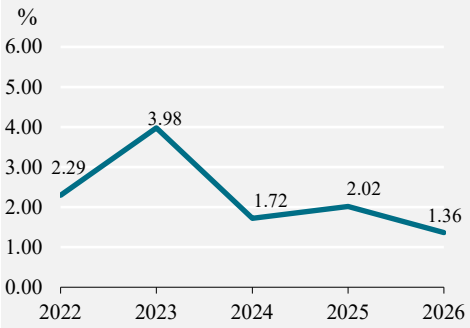
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، الملكية الأردنية والشركات الصناعية.

الأسعـار

ارتفـع المسـتوى العـام للأسـعار، مقاسـاً بـالتغير النسـبي فـي الـرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك (CPI)، خـلال الربـع الأول مـن عـام 2026 بنسـبة 1.36%، مقابـل ارتفـاع نسـبته 2.02% خـلال ذات الربـع مـن عـام 2025، وجـاء هـذا الارتفـاع محصـلة لما يلي:

- ارتفـاع أسـعار عـدد مـن البنـود أبرزها:
  - بند "الزيوت والدهون"، والذي ارتفعت اسعاره بنسبة 14.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.1%، خلال الربع الأول من عام 2025.
  - بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.8%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.2%، خلال الربع الأول من عام 2025.

معدل التضخم خلال الربع الأول للأعوام (2022 - 2026)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدل التضخم خلال الربع الأول للأعوام (2025 - 2026)

مجموعات الإنفاق	الاهمية النسبية	معدل التضخم (كانون ثاني - آذار)		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) (كانون ثاني - آذار)	
		2025	2026	2025	2026
جميع المواد	100.0	2.02	1.36	2.02	1.36
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	1.9	1.0	0.5	0.2
الغذاء	23.8	1.8	0.5	0.4	0.1
الحبوب ومنتجاتها	4.2	1.5	-0.8	0.1	0.0
اللحوم والدواجن	4.7	6.6	-6.9	0.3	-0.3
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	-1.2	-0.7	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	-1.6	0.5	-0.1	0.0
الزيوت والدهون	1.7	1.1	14.1	0.0	0.2
الفواكه والمكسرات	2.6	2.3	4.7	0.0	0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	-1.2	3.8	0.0	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	12.6	4.0	0.5	0.2
المشروبات الكحولية	0.0	-0.3	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	12.7	4.0	0.5	0.2
3) الملابس والاحذية	4.1	-1.7	0.8	-0.1	0.0
الملابس	3.4	-1.9	0.8	-0.1	0.0
الأحذية	0.7	-0.3	0.7	0.0	0.0
4) المساكن	23.8	2.8	2.7	0.6	0.6
الايجارات	17.5	3.8	3.9	0.6	0.6
الوقود والانارة	4.7	-0.3	-1.5	0.0	-0.1
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.5	0.0	0.0	0.0
6) الصحة	4.0	0.0	0.5	0.0	0.0
7) النقل	16.0	0.6	-0.9	0.1	-0.1
8) الاتصالات	2.8	0.0	2.6	0.0	0.1
9) الثقافة والترفية	2.6	5.1	1.6	0.1	0.0
10) التعليم	4.3	1.8	2.8	0.1	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	1.7	0.4	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	2.3	4.0	0.1	0.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

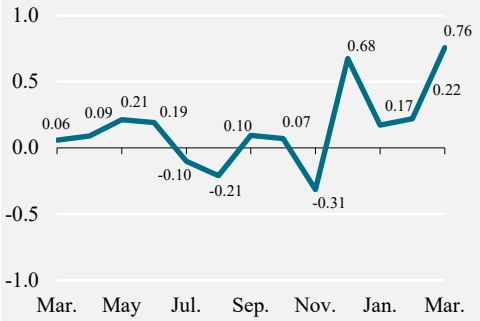
- فيما سجّل بند الإيجارات ارتفاعاً بنسبة 3.9% خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الربع من عام 2025.
- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 12.7% خلال الربع الأول من عام 2025، مما يعكس تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار هذا البند، وذلك بعد الزيادة الكبيرة التي سجلها خلال عام 2024 في ضوء إقرار النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.09 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2026، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.12 نقطة مئوية خلال ذات الربع من عام 2025.

- تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم و الدواجن" (6.9%) و"الحبوب ومنتجاتها" (0.8%) خلال الربع الأول من عام 2026، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته (6.6%)، و(1.5%)، على التوالي، خلال ذات الربع من عام 2025، بالإضافة تراجع مجموعة النقل بنسبة (0.9%)، خلال الربع الأول من عام 2026، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته (0.6%)، خلال ذات الربع من عام 2025.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آذار من عام 2026، بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2026)، فقد شهد نمواً بنسبة 0.76%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة (13.8%)، و"اللحوم والدواجن" بنسبة (3.4%)، من جهة، وانخفاض أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" (0.6%)، وبند "المشروبات والمرطبات" بنسبة (0.7%)، من جهة أخرى.

معدل التضخم الشهري
(آذار 2025 - آذار 2026)

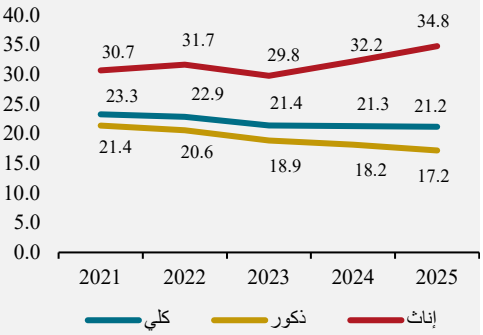


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سوق العمل

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.2% (17.2% للذكور و34.8% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2025، وذلك مقابل 21.3% (18.2% للذكور و32.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024.

معدل البطالة خلال الربع الرابع للأعوام 2021-2025، %



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2025 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 50.9%) و20-24 سنة (بواقع 43.9%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.4% خلال الربع الرابع من عام 2025، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 23.1%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.5% (53.3% للذكور و15.7% للإناث)، بالمقارنة مع 34.0% (52.6% للذكور و15.2% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2024.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.2% خلال الربع الرابع من عام 2025، بالمقارنة مع 26.8% خلال الربع الرابع من عام 2024.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجّلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 490.0 مليون دينار (6.7% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2026، مقابل عجز مقداره 365.5 مليون دينار (5.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ العجز الكلي 506.3 مليون دينار (6.9% من GDP) مقابل 368.9 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 498.7 مليون دينار، ليصل إلى 26,983.1 مليون دينار (61.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 15,924.2 مليون دينار (36.1% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 173.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,145.3 مليون دينار (48.0% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,702.2 مليون دينار (47.0% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط 2026 بمقدار 672.4 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 48,128.4 مليون دينار (109.2% من GDP)، مقابل 47,456.0 مليون دينار (108.5% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,626.4 مليون دينار (83.1% من GDP)، مقابل 36,337.3 مليون دينار (83.1% من GDP) في نهاية عام 2025.

أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2025:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر شباط من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 7.8 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2%، لتبلغ 632.2 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 49.3 مليون دينار، أو ما نسبته 3.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 1,496.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 36.3 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 12.9 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عامي 2025 و2026

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	شباط		معدل النمو	كانون ثاني - شباط		معدل النمو
	2025	2026	%	2025	2026	%
الإيرادات العامة	**624.4**	**632.2**	**1.2**	**1,447.5**	**1,496.8**	**3.4**
الإيرادات المحلية*، منها:	622.7	630.1	1.2	1,444.2	1,480.5	2.5
الإيرادات الضريبية، منها:	486.7	442.6	-9.1	1,089.5	1,055.8	-3.1
ضريبة المبيعات	383.0	346.4	-9.6	731.8	708.3	-3.2
الإيرادات الأخرى	135.7	187.3	38.0	354.2	424.2	19.8
المنح الخارجية	1.7	2.1	23.5	3.4	16.3	-
إجمالي الإنفاق	**968.3**	**1,060.1**	**9.5**	**1,813.0**	**1,986.8**	**9.6**
النفقات الجارية	899.6	967.5	7.5	1,723.9	1,843.8	7.0
النفقات الرأسمالية	68.7	92.6	34.8	89.1	143.0	60.5
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-343.9**	**-427.8**	**-**	**-365.5**	**-490.0**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	**-**	**-**	**-**	**-5.0**	**-6.7**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

*** : الايرادات المحلية باستثناء الرديات والمقاصة.**

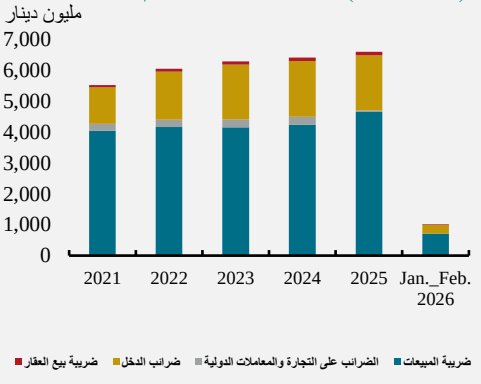
♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 36.3 مليون دينار، أو ما نسبته 2.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتصل إلى 1,480.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 70.0 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 33.7 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية

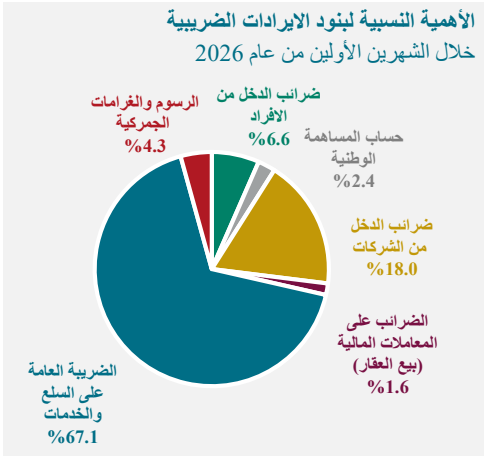
انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 33.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتصل إلى 1,055.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 71.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الإيرادات الضريبية
(2021-2025)، والشهرين الأولين من عام 2026



- انخفضت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 23.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2%، لتبلغ 708.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 39.6 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 21.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 27.2 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 10.0 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 12.7 مليون دينار، أو ما نسبته 4.3%، لتصل إلى 285.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 27.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض كل من ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 23.3 مليون دينار، أو ما نسبته 10.9%، لتشكل ما نسبته 66.5% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، ولتبلغ 189.8 مليون دينار، وارتفاع كل من ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 6.3 مليون دينار، أو ما نسبته 9.8%، لتبلغ 70.3 مليون دينار، وحصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 4.4 مليون دينار، أو ما نسبته 21.0%، ليبلغ 25.4 مليون دينار.



- انخفضت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 0.5 مليون دينار، أو ما نسبته 2.9%، لتصل إلى 16.7 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 3.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، لتصل إلى 45.3 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 70.0 مليون دينار، أو ما نسبته 19.8%، لتصل إلى 424.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 64.2 مليون دينار

لتبلغ 126.5 مليون دينار، والايرادات المختلفة بمقدار 6.6 مليون دينار لتبلغ 147.3 مليون دينار، مقابل انخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 0.8 مليون دينار لتبلغ 150.4 مليون دينار.

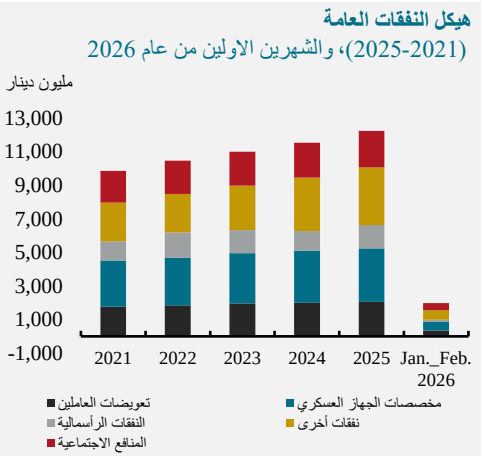
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 0.1 مليون دينار، لتصل إلى 0.4 مليون دينار، مقابل 0.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 12.9 مليون دينار، لتصل إلى 16.3 مليون دينار، مقابل 3.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025.

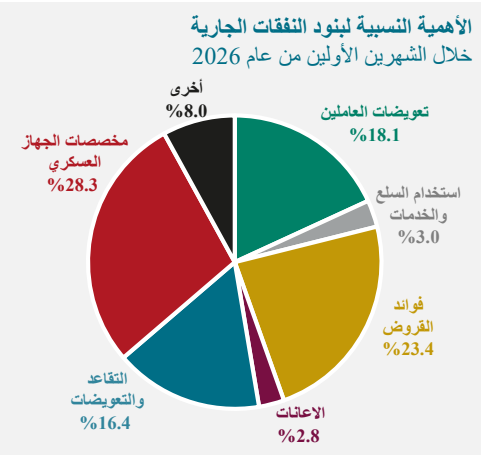
■ النفقات العامة

هيكل النفقات العامة
(2021-2025)، والشهرين الاولين من عام 2026



ارتفعت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 91.8 مليون دينار، أو ما نسبته 9.5%، لتبلغ 1,060.1 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 173.8 مليون دينار، أو ما نسبته 9.6% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 1,986.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بمقدار 119.9 مليون دينار، والنفقات الرأسمالية بمقدار 53.9 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية



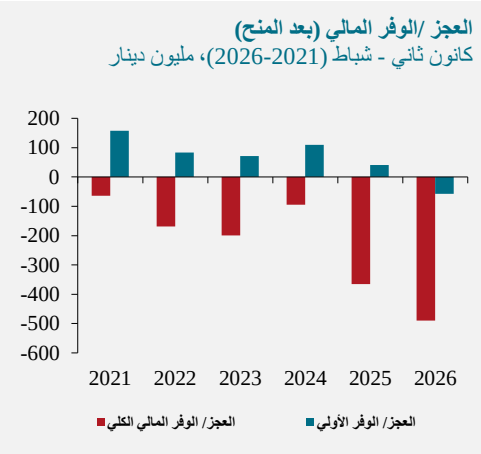
ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 119.9 مليون دينار، أوما نسبته 7.0%، لتصل إلى ما مقداره 1,843.8 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 92.8% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الايرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 3.5 نقطة مئوية، ليصل إلى 80.3% مقابل 83.8% خلال نفس الفترة من عام 2025. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 26.2 مليون دينار، ليبلغ 432.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 12.4 مليون دينار، لتصل إلى 521.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 11.9 مليون دينار، ليصل إلى 51.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 11.6 مليون دينار، ليصل إلى 303.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 5.7 مليون دينار، لتصل إلى 334.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 5.6 مليون دينار، ليبلغ 54.5 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 53.9 مليون دينار، لتصل إلى 143.0 مليون دينار، مقارنة مع 89.1 مليون دينار، خلال نفس الفترة من عام 2025.

■ العجز/ الوفر المالي



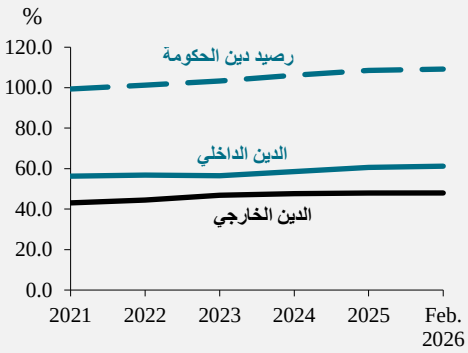
♦ حققت الموازنة العامة عجزًا ماليًا كليًا بعد المنح خلال الشهرين الأولين من عام 2026 مقداره 490.0 مليون دينار (6.7% من GDP) مقابل 365.5 مليون دينار (5.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 506.3 مليون دينار (6.9% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 368.9 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.

♦ حققت الموازنة العامة عجزًا أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 74.1 مليون دينار (1.0% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 37.0 مليون دينار (0.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 57.9 مليون دينار (0.8% من GDP)، مقابل وفراً أولياً مقداره 40.4 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.

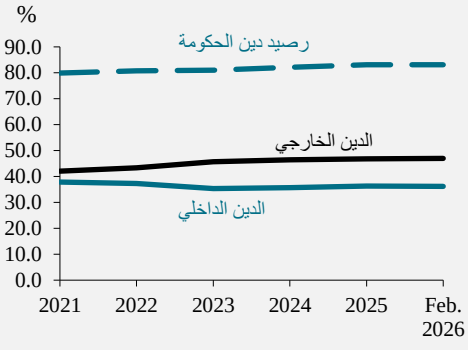
رصيد دين الحكومة

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 498.7 مليون دينار، ليبلغ 26,983.1 مليون دينار (61.2% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 400.0 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 98.7 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2025، ليصلا إلى 22,733.8 مليون دينار و4,249.3 مليون دينار، على الترتيب.

رصيد دين الحكومة (موازنة ومكفول)
2021 - شباط 2026، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي



رصيد دين الحكومة بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي
2021 - شباط 2026، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي



- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شباط 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 49.4 مليون دينار، ليبلغ 15,924.2 مليون دينار (36.1% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 173.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,145.3 مليون دينار (48.0% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 68.9% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 14.5%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.2%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.9%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) في نهاية شباط 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 239.7 مليون دينار، ليبلغ 20,702.2 مليون دينار (47.0% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط 2026 بمقدار 672.4 مليون دينار، ليصل إلى 48,128.4 مليون دينار (109.2% من GDP)، مقابل 47,456.0 مليون دينار (108.5% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,626.4 مليون دينار (83.1% من GDP)، مقابل 36,337.3 مليون دينار (83.1% من GDP) في نهاية عام 2025.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 753.3 مليون دينار، بالمقارنة نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 1,049.4 مليون دينار (أقساط بقيمة 864.6 مليون دينار، وفوائد بقيمة 184.8 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2026

♦ آيار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتعديل أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت كل من سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2026		معدل النمو
		نيسان	آيار	%
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	910	1,000	9.9
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,200	1,310	9.2
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,350	1,460	8.1
السولار	فلس/ لتر	720	790	9.7
الكاز	فلس/ لتر	550	550	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	620.9	594.0	-4.3
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	976	793	-18.8
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	981	1010	3.0
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	996	1025	2.9
الإسفلت	دينار/ طن	642.7	615.8	-4.2

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2026/5/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2026.

♦ **نيسان**

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء شُحنات الغاز الطبيعي المسال المتعاقد عليها من شركة الكهرباء الوطنيَّة من جميع الضَّرائب والرُّسوم.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار لجنة أمانة عمان الكبرى المتضمِّن قيام الأمانة بالتحوُّل إلى الصكوك الإسلامية على مراحل بقيمة تصل إلى مليار دينار على دفعات مختلفة، وبحزمة أولى 400 مليون دينار خلال عام 2026.

♦ **آذار**

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإعفاء من الرسوم الجمركيَّة والضَّرائب، المترتِّبة على ما ارتفع من أجور الشَّحن البحري على البضائع، وشمول جميع البضائع الواردة عبر الشحن البحري بهذه الإعفاءات لمدة ستة شهور، اعتباراً من تاريخ 2026/3/5.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة إعفاء مشتريات شركة الكهرباء الوطنيَّة من السوق المحليَّة من مادَّة الديزل ومادة زيت الوقود من جميع الرسوم والضرائب بما فيها الضريبة الخاصة والرسوم الجمركية ورسوم طوابع الواردات وأي ضرائب ورسوم أخرى قد تترتب عليها.

♦ **كانون أول**

- قرر مجلس الوزراء إعفاء السيارات المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين أو المعدة لاستعمالها للاسعاف ونقل الموتى من كامل الضريبة الخاصة البالغة 48%، لتصبح صفراً، بحيث تصبح خاضعة فقط لضريبة المبيعات العامة بنسبة 16%.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع السيارات الكلاسيكية والتراثية إلى نفس نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل على البنزين بنسبة 35% بدلاً من 60%، على أن يتم اعتماد القيمة التقديرية التي يتم تحديدها من قبل متحف السيارات الملكي.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2026

آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 22 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع المملكة المتحدة، بقيمة 5.3 مليون جنيه استرليني، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه ضمن برنامج التكيف مع المياه والتحلية والبنية التحتية.

شباط

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بقيمة 58 مليون دينار كويتي (189 مليون دولار)، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، بقيمة 28 مليون دولار، وذلك لاستكمال التجهيزات لمستشفى الأميرة بسمة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2026 بنسبة 2.6% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025، لتبلغ ما مقداره 727.0 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 6.6%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 1,545.4 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2026 بنسبة 4.2% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025، لتبلغ 1,502.2 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 1.5%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 3,019.3 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر شباط من عام 2026 ارتفاعاً بنسبة 11.5%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025 ليبلغ 775.1 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفض العجز بنسبة 8.8% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 1,473.9 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 1.0% لتبلغ 886.7 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. كما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 3.1% لتصل إلى 235.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 بنسبة 11.9%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، لتصل إلى 264.9 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2025، مقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.8% من GDP خلال عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 9.2% من GDP خلال عام 2024.

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار خلال عام 2025، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,147.7 مليون دينار خلال عام 2024.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2025 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 34,120.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,144.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 99.3 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 45.9 مليون دينار خلال شهر الشهرين الأولين من عام 2026، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعًا مقداره 53.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، ليبلغ 4,427.8 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - شباط			
	2025	معدل النمو (%)	2026	معدل النمو (%)
	القيمة	2025/2024	القيمة	2026/2025
التجارة الخارجية	4,374.4	5.3	4,427.8	1.2
الصادرات الكلية	1,449.6	1.2	1,545.4	6.6
الصادرات الوطنية	1,309.2	-0.4	1,408.5	7.6
المعاد تصديره	140.4	19.6	136.9	-2.5
المستوردات	3,065.2	8.0	3,019.3	-1.5
الميزان التجاري	-1,615.6	14.9	-1,473.9	-8.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - شباط		
	2025	2026	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	365.3	314.1	-14.0
السعودية	141.0	143.3	1.6
الهند	124.2	142.2	14.5
العراق	136.0	124.6	-8.4
سويسرا	29.1	73.0	150.5
الامارات العربية المتحدة	42.5	56.7	33.4
سوريا	35.4	51.5	45.6
المستوردات			
الصين	581.4	602.9	3.7
السعودية	519.2	473.8	-8.7
الإمارات العربية المتحدة	126.3	198.4	57.1
الولايات المتحدة الامريكية	213.7	173.2	-19.0
الهند	88.2	118.4	34.3
مصر	104.1	102.7	-1.4
سويسرا	38.3	96.0	150.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سـجلت الصـادرات الكليـة للمملكـة خـلال الشـهرين الأولـين مـن عـام 2026 ارتفاعًـا نسـبته 6.6% لتصـل إلـى 1,545.4 مليـون دينـار. وجـاء ذلـك محصـلة لارتفـاع الصـادرات الوطنيـة بمقـدار 99.3 مليـون دينـار (7.6%) لتصـل إلـى 1,408.5 مليـون دينـار، وانخفـاض السـلع المعـاد تصـديرها بمقـدار 3.5 مليـون دينـار (2.5%) لتصـل إلـى 136.9 مليـون دينار.

♦ **وبـالنظر إلـى تطـورات أهـم الصـادرات الوطنيـة خـلال الشـهرين الأولـين مـن عـام 2026، بالمقارنـة مـع ذات الفتـرة مـن عـام 2025، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفـاع الصـادرات مـن البوتـاس بمقـدار 33.6 مليـون دينـار (47.5%)، لتصـل إلـى 104.4 مليـون دينـار. وقـد اسـتحوذت بلجيكـا والصـين علـى مـا نسـبته 28.2% مـن إجمـالي صـادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الشهرين الأولين لعامي 2025 و2026، مليون دينار

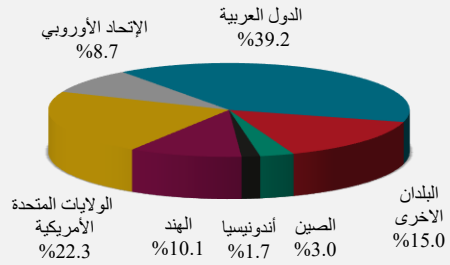
	كانون الثاني – شباط		
	2025	2026	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**1,309.2**	**1,408.5**	**7.6**
الملابس	**256.5**	**273.1**	**6.4**
الولايات المتحدة الامريكية	217.1	220.9	1.8
البوتاس	**70.8**	**104.4**	**47.5**
بلجيكا	4.6	16.6	262.3
الصين	18.4	12.9	-30.0
حامض الفوسفوريك	**63.8**	**83.6**	**31.2**
الهند	62.2	69.5	11.9
تركيا	-	8.9	-
مصر	0.5	3.9	-
الفوسفات	**68.5**	**78.7**	**15.0**
الهند	42.2	49.4	17.1
منتجات دوائية وصيدلية	**63.9**	**76.9**	**20.4**
السعودية	14.3	18.7	30.8
العراق	17.3	14.6	-15.3
الاسمدة	**59.1**	**61.9**	**4.8**
الولايات المتحدة الامريكية	-	23.4	-
العراق	15.0	12.3	-18.3
اليونان	-	6.0	-
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**52.5**	**57.0**	**8.6**
العراق	23.1	28.0	20.9
السعودية	11.5	11.3	-0.9
الخضروات	**45.6**	**38.7**	**-15.2**
سوريا	9.5	5.8	-38.6
السعودية	10.3	4.3	-58.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من حامض الفسفوريك بمقدار 19.9 مليون دينار (31.2%)، لتصل إلى 83.6 مليون دينار. وقد استحوذت الهند وتركيا ومصر على ما نسبته 98.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

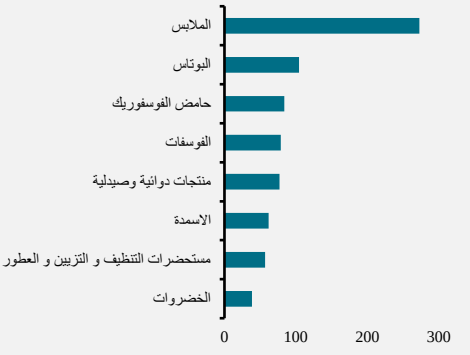
- ارتفعت الصادرات من الملابس بمقدار 16.5 مليون دينار (6.4%)، لتصل إلى 273.1 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما نسبته 80.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الشهرين الأولين من عام 2026



- ارتفعت الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 13.0 مليون دينار (20.4%)، لتصل الى 76.9 مليون دينار، وقد استحوذت كل من السعودية والعراق على ما نسبته 43.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أهم السلع المصدرة
خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمليون دينار



- ارتفعت الصادرات من الفوسفات بمقدار 10.3 مليون دينار (15.0%)، لتصل إلى 78.7 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 62.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 4.5 مليون دينار (8.6%)، لتصل إلى 57.0 مليون دينار. وقد استحوذت العراق والسعودية على ما نسبته 68.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من الخضراوات بمقدار 6.9 مليون دينار (15.2%)، لتصل إلى 38.7 مليون دينار. وقد استحوذت سوريا والسعودية على ما نسبته 26.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس وحامض الفسفوريك والفوسفات و"منتجات دوائية وصيدلية" والأسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضروات خلال الشهرين الأولين من عام 2026 على ما نسبته 55.0% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع 52.0% خلال ذات الفترة من عام 2025. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والهند والعراق وسويسرا والإمارات وسوريا على ما نسبته 64.3% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2026، مقارنة مع 66.7% خلال ذات الفترة من عام 2025.

■ المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 1.5% لتصل إلى 3,019.3 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 8.0% خلال ذات الفترة من عام 2025.

أهم السلع المستوردة
خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمليون دينار



♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "ملابس وأحذية" بمقدار 27.3 مليون دينار (39.7%)، لتصل إلى 96.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا ما نسبته 77.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من مشتقات نفطية بمقدار 25.2 مليون دينار (16.1%) لتصل إلى 182.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات على ما نسبته 97.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "اللحوم والاسماك ومحضراتها" بمقدار 13.3 مليون دينار (16.0%)، لتصل إلى 96.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا ما نسبته 60.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 8.5 مليون دينار (10.3%)، لتصل إلى 91.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيران والامارات العربية المتحدة ما نسبته 62.3% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين لعامي 2025 و2026، مليون دينار

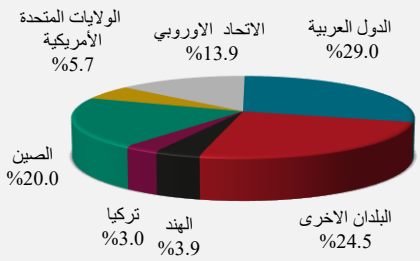
	كانون الثاني - شباط		
	2025	2026	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**3,065.2**	**3,019.3**	**-1.5**
مشتقات نفطية	**156.8**	**182.0**	**16.1**
السعودية	152.4	139.6	-8.4
الهند	0.0	36.8	-
الإمارات	1.3	1.4	11.5
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**143.2**	**150.5**	**5.1**
الصين	83.2	79.5	-4.5
تايوان	13.6	14.4	5.6
تركيا	12.9	13.6	5.2
وسائل نقل وقطعها	**230.5**	**124.0**	**-46.2**
الصين	61.2	38.4	-37.2
اليابان	21.3	20.6	-3.5
الولايات المتحدة الأمريكية	48.8	20.1	-58.9
النفط الخام	**144.4**	**96.5**	**-33.2**
السعودية	112.9	96.5	-14.5
اللحوم والاسماك ومحضراتها	**83.1**	**96.4**	**16.0**
البرازيل	27.4	32.6	19.2
الهند	10.8	16.0	48.6
جنوب افريقيا	7.1	9.8	39.2
ملابس وأحذية	**68.9**	**96.2**	**39.7**
الصين	43.5	66.1	51.8
تركيا	6.4	8.8	38.3
الفواكة و الخضروات والمكسرات	**103.9**	**96.0**	**-7.6**
مصر	14.5	13.0	-10.9
الولايات المتحدة الأمريكية	8.6	10.6	23.6
الصين	11.9	7.8	-34.7
الحديد والصلب	**82.9**	**91.4**	**10.3**
الصين	45.4	23.7	-47.7
ايران	0.8	20.9	-
الامارات	18.1	12.3	-32.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 106.4 مليون دينار (46.2%)، لتصل إلى 124.0 مليون دينار، وقد شكلت كل من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 63.8% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 47.9 مليون دينار (33.2%)، لتصل إلى 96.5 مليون دينار. وقد شكلت السعودية ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال الشهرين الأولين من عام 2026



- انخفاض مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 7.9 مليون دينار (7.6%)، لتصل إلى 96.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية والصين على ما نسبته 32.6% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من مشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"وسائل نقل وقطعها" و"النفط الخام" و" اللحوم والأسماك ومحضراتها" و"ملابس وأحذية" و"الفواكة والخضروات والمكسرات" و"الحديد والصلب" على ما نسبته 30.9% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2026، مقارنة مع ما نسبته 33.1% خلال ذات الفترة من عام 2025. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية والهند ومصر وسويسرا على ما نسبته 58.5% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2026، مقابل 54.5% خلال ذات الفترة من عام 2025.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر شباط من عام 2026 انخفاضًا مقداره 11.0 مليون دينار (15.3%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2025، لتبلغ 60.9 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفضت السلع المعاد تصديرها بمقدار 3.5 مليون دينار (2.5%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 لتبلغ 136.9 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر شباط من عام 2026 ارتفاعاً مقداره 80.0 مليون دينار (11.5%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2025، ليبلغ 775.1 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 141.7 مليون دينار (8.8%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 1,473.9 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 بمقدار 28.2 مليون دينار أو ما نسبته 11.9%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، لتصل إلى 264.9 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

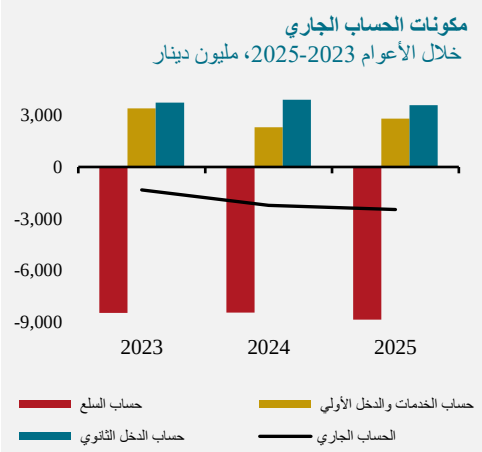
شهدت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2026 ارتفاعًا بنسبة 1.0% لتصل إلى 886.7 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2026 انخفاضًا بنسبة 3.1% لتصل إلى 235.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.

ميزان المدفوعات

تشـــير البيـانـــات الأوليـة المتعلقـة بتطورات ميزان المـدفوعـات خلال عـام 2025 إلى ما يلي:



- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2025 بالمقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ما نسبته 8.8% من GDP (3,848.1 مليون دينار) خلال عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 9.2% من GDP (3,846.9 مليون دينار) خلال عام 2024. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 414.4 مليون دينار (4.9%) ليصل إلى 8,875.4 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 8,461.0 مليون دينار.
- ارتفع وفر حساب الخدمات بمقدار 312.7 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 3,489.2 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 3,176.5 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل الأولي عجزاً بلغ 675.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 865.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 908.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 1,091.6 مليون دينار، وارتفاع وفر تعويضات العاملين بمقدار 6.0 مليون دينار ليصل إلى 232.1 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 3,590.9 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,914.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 234.1مليون دينار، ليبلغ 1,376.9 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 89.1 مليون دينار، ليصل إلى 2,214.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2025، تدفقاً للداخل مقداره 28.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 30.0 خلال عام 2024. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,693.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,701.9 مليون دينار خلال 2024، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,147.7 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 918.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 150.8 مليون دينار.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,056.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,348.4 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2025 التزاماً نحو الخارج بلغ 34,120.4 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2024 والبالغ 35,144.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2025 بمقدار 4,330.9 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2024 ليصل إلى 35,044.3 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 3,218.1 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع في الخارج بمقدار 1,261.3 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 64.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في عام 2025 بمقدار 3,306.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 69,164.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 1,596.1 مليون دينار ليصل الى 10,108.8 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 1,455.2 مليون دينار، ليبلغ 32,713.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 795.2 مليون دينار لتصل إلى 12,011.4 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 799.7 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 4.5 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 104.9 مليون دينار ليصل إلى 893.2 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 623.2 مليون دينار لتبلغ 8,611.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار288.7 مليون دينار ليصل إلى 1,474.8 مليون دينار.